



كى بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات
إلى السادة / مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للبنك السعودي البريطاني (البنك) والشركات التابعة له (ويشار إليهم مجتمعين بـ "البنك")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٣٩). لم نقم بمراجعة الإيضاح رقم (٣٦) ولا البيانات المتعلقة بالافتتاحات الخاصة بإطار عمل لجنة بازل (٣) والمشار إليها في الإيضاح المذكور والتي ليس من المطلوب أن يشملها نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسئوليّة الإدارَة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارَة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الإدارَة مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تعتبره الإدارَة ضروريًّا لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئوليّة مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منها الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على تقدير مراجعي الحسابات بما في ذلك تقويم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. عند تقويم هذه المخاطر، يقوم مراجعي الحسابات بالأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقويم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعه ومدى مقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارَة، وكذلك تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.



كـيـ بيـ اـمـ جـيـ الفـوزـانـ وـشـركـاهـ
محـاسـبـونـ وـمـراـجـعـونـ قـانـونـيـونـ



تقرير مراجعـيـ الحـسـابـاتـ
إـلـىـ السـادـةـ /ـ مـسـاـهـمـيـ الـبـنـكـ السـعـوـدـيـ الـبـرـطـانـيـ -ـ تـتـمـةـ
(ـشـرـكـةـ مـسـاـهـمـةـ سـعـوـدـيـةـ)

الرأـيـ

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل:-

- تظـهـرـ بـعـدـ، من كـافـةـ النـواـحـيـ الجوـهـرـيـةـ، المـرـكـزـ المـالـيـ المـوـحـدـ لـلـبـنـكـ كـمـاـ فـيـ ٣١ـ دـيـسـمـبـرـ ٢٠١٥ـ، وـأـدـائـهـ المـالـيـ المـوـحـدـ وـتـدـفـقـاتـهـ النـقـدـيـةـ المـوـحـدـةـ لـلـسـنـةـ الـمـنـتـهـيـةـ فـيـ ذـلـكـ التـارـيـخـ وـفقـاـ لـمـعـايـرـ الـمـاحـاسـبـةـ لـلـمـؤـسـسـاتـ الـمـالـيـةـ الصـادـرـةـ عـنـ مـؤـسـسـةـ النـقـدـ الـعـرـبـيـ السـعـوـدـيـ وـمـعـايـرـ الـدـولـيـةـ الـخـاصـةـ بـالـتـقـارـيرـ الـمـالـيـةـ.
- تـنـقـقـ مـعـ نـظـامـ الشـرـكـاتـ وـنـظـامـ مـراـقبـةـ الـبـنـوكـ فـيـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ وـعـقـدـ تـأـسـيـسـ الـبـنـكـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـإـعـدـادـ وـعـرـضـ
الـقـوـائـمـ الـمـالـيـةـ الـمـوـحـدـةـ.

كـيـ بيـ اـمـ جـيـ الفـوزـانـ وـشـركـاهـ
محـاسـبـونـ وـمـراـجـعـونـ قـانـونـيـونـ

صـبـ ٩٢٨٧٦ـ
الـرـيـاضـ ١١٦٦٣ـ
الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ

إـرـنـسـتـ وـيـونـغـ

صـبـ ٢٢٣٢ـ
الـرـيـاضـ ١١٤٦١ـ
الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ

عبدـالـلهـ حـمـدـ الـفـوزـانـ
محـاسـبـ قـانـونـيـ
قـيـدـ سـجـلـ الـمـحـاسـبـينـ الـقـانـونـيـنـ رقمـ (٣٤٨ـ)

عبدـالـعزيزـ عـبـدـالـرـحـمـنـ السـوـيلـمـ
محـاسـبـ قـانـونـيـ

قـيـدـ سـجـلـ الـمـحـاسـبـينـ الـقـانـونـيـنـ رقمـ (٢٧٧ـ)



٥ جـمـادـيـ الـأـوـلـيـ ١٤٣٧ـ هـ
(١٤ـ فـبـرـاـيرـ ٢٠١٦ـ)

